

الامراض والخوف الفلب من العدو وغيره من الازوال **قوله** ولا جماعة اي يسي في الاستسما
صلاة مسنونة في جماعة عند العظم خرافا لغيره في الاما ان في نفع العظم في رواية
ومع الرائي في اخرى كذا في العافية **قوله** يستعمل ما لا يثبت في الاستسما في رواية
مستعملون فقلبه يستعمل للمام ان يامر ان سببا من ثمانية ايام **قوله** لا قلب
ردو وهو ضروري في قول الميت ورضه لا سلب كون قلب الرضا متسما في حضور
الامر مع ان اختلاف في ثبوت حيث ادعى في كونه سنة ونها حيزه واخرج في الكافي
قوله **ادراك الفريضة** فقله يرجع الى الامة فاسم
ان المتسا ورضه هذا الكلام ان يكون المراد من الامة اقامة المؤذن وسبب كل
بل المراد جراد خول الامام في الصلاة وهو قسم الراسين في قول من في تكلم في ثبوت
صلاة النظر في كراهي داخلها الامام ويدل على ذلك ما قطعنا لانه لو نزع المؤذن
في الامة ولم يرض في الامام في الصلاة قسم البسامة اخرى بالاجماع ولم يقيد بالجماع
هنا اذا كانت الامة في موضع نزعها وما اذا كانت في موضع آخر بان يصل في
البيت مثلا فان ثبت في المسجد في مسجدا في ثبوت في آخره انقطع مطلقا **قوله** ثم يقتدى
بمنفق المشا في هذه التوبة وجوب الاقتداء بالفضل والالتزام في السواصل الصلاة
ويكون الافضل الاقتداء له لانه في وقت مشروع وينفع عنه ثبوت ان من لا يرى
الجماعة في يصل بيزم اذ ان النفل مع الجماعة خارج رمضان وهو مكروه واهيب
بانه كراهة اذا كان الامام والقوم مستغلبين او اما اذا كان الامام مفترضا
فلا كراهة **قوله** ولا يترجم الصل فلا يذا اذ لم يقيد ان ثبته بالسنة فانما ينقطع
نحو ما يكره ان شاء عاد وقدره وسلكه في صلواته على وجه المشروع فقل
يتشبه ثانيا وقيل في قوله الاول ان شاء كبر قايما يروي الدخول في صلواته
لان مبراة الى ادراك الفريضة والاول مختارا كملوا في وانما في ثبوتها الاول
ثم هو خير ان شاء رافع يدرو ان شاء لم يرضه اذ بركة ما في العافية **قوله**
يترك سنة العشر من خلاف ان اشتد بالسننة في العشر شرع في السننة

ويجوز ما ثم يكره ثمانية عشر يخرج من بين الحجرة على السنة ويصير شارة على الفريضة فاذا
فخرج من الصل فبغيره قبل الطلوع ولا يكره الا يصير خطا للمعل اليه في شارة من عمل الى عمل
كراهه الا ويرك في غير الشارة في رتبة الشريسي عهد بانما حدث حيث بالشرع ويسبب في وقتا
بالنذر وتقدم هذا ان المنذر لا يرد في عهد الحج قبل الطلوع وان هذا المراد بالاشارة على
فقدان ان يقطع وهذا غير مستحسن في عا وقد استحسن الكل الترتيب في بالوجه الاول وانما
عن الوجه الثاني في بان الفرض المقطع تقضي لكل ما في سببا انما في اول الفصل
في السنن والنوافل المنزلة في قوله صلح الرجل في المنزلة الا انما في قوله في صلح
في بيته توسع له في رتبة فعل المناجعة بيته وبين اهل بيته وكلمة بالامان **قوله** ركعة
من صلاة الا ان في ادراك ركعة من الصل فقله اذ ركعتها بالحديث والتخصيص ركعة في صلاة
قوله بعد حوض ادرك المعقن بعد صلح الامام وعندهما يصلح السنة لان ادراك الفرض
عندهما كما ادرك ركعة احد سنة واحدة اذا ادرك الامام في صلاة كذا في العافية
قوله سنة التوسيع صوابا في الجملة نزول العموم في السنن في قوله **قوله** ويترك سنة
الظهر اذا لم يشرع واما اذا شرع فاقبته في قطع من اهل ركعتين في رتبة في قوله
ويترك سنة البعدا لانه لا يترك من صلح في رتبة في قوله **قوله** سواد يترك في قوله
اداءه اوله في صلح ان لمن تمام في صلح مع الامام انما خارج السجدة في قوله **قوله** فان ثبت
ركعة دخل منه **قوله** واتم اي صارت ثلثة قيل ركعتين المشي بعد الفرض قبل هذا قوله
يأبى على التبدد في العافية في وفي الخط ذكر العظم من قوله بعد ما بنا على ان الاولى
فانما عن كراهي ضرورية ولا معنى في ثبوت الثانية ايضا اختيارا او نقل الاختلاف على العكس
وحكمها جليل فيكون صحيح وفي قوله صلح السنة الجواز الرابع قبل النظر في شغل
بالسج او الشارة اول كل فانه يعيد السنة اما ياكل لغة او يشرب لا يبطل السنة
هذا في شكله وقيل في الظاهر انه لا يعيد كذا في العافية **قوله** ويجزى ما في غير سنة العجر
انظر في السنن لا يقضي الصلاة في الوقت ولا يجوز لارضها بالاتفاق ولا يتبعه
في الفريضة لا يتصلح من القضاء بالواجب الا عند من صلح القضاء ثمانية اقساما